اخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 99

12 –18 ديسمبر 2011

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

الإمارات الخامسة عالمياً والأولى أوسطياً في الاستقرار المالي

حلت الإمارات في المرتبة الخامسة عالمياً، والأولى أوسطياً في معيار الاستقرار المالي، ضمن مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي للتنمية المالية لعام 2011. وأظهر المؤشر الذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، أن الإمارات بين أفضل الأنظمة المالية في العالم خلال العام الجاري، والتي تعتبر نموذجاً يحتذى من قبل البلدان الأخرى، بعد أن حصلت على تقييمات مرتفعة في مجالات مالية ومؤشرات اقتصادية عدة يستند إليها المؤشر في تقييمه. وحلت الإمارات في المرتبة الـ25 عالمياً، والثالثة أوسطياً في مؤشر التنمية المالية الصادر عن المنتدى الاقتصادي، متراجعة بنحو أربعة مراكز، مقارنة بالعام الماضي، إذ حصلت على 3.89 نقاط من أصل سبع نقاط يتم احتساب الترتيب العام للمؤشر بناء على مجموع النقاط السبع، وعلى أساس المعايير الفرعية التي يتكون منها المؤشر. وحلت الإمارات في المرتبة 23 عالمياً، والثانية أوسطياً في مؤشر البيئة المؤسساتية، ليصل مجموع النقاط التي حصدتها إلى نحو 4.8 نقاط، فيما حصلت على المرتبة 22 والثالثة أوسطياً في معيار بيئة الأعمال بمجموع نقاط 5.13 نقاط. ومن حيث الخدمات المالية البنكية، حلت الإمارات في المرتبة الأولى أوسطياً والـ23 عالمياً، بمجموع نقاط يصل إلى 4.15 نقاط، في حين جاءت في المرتبة 46 عالمياً والرابعة أوسطياً بنحو 1.6 نقطة، من حيث الخدمات المالية غير البنكية.

تعليق

لفهم وقياس مستوى ودرجة التنمية المالية لنظام مالي معين، لا بد من النظر في جميع العوامل التي تسهم في تقييم وتحديد الكفاءة في تقديم الخدمات المالية. وبناء عليه تم دراسة وجمع البيانات التي تخص المحاور السبعة لتحليل النظم المالية العالمية. وفي ما يلي شرح مختصر لكل محور من تلك المحاور: **المحور الأول:** البيئة المؤسسية (Institutional Environment): تعتبر الطبيعة والبيئة المؤسسية من أهم المؤشرات، لما تشتمل عليه من قوانين وأنظمة تسمح للتنمية والزيادة من كفاءة الوسطاء الماليين والأسواق والخدمات فضلا عن الرقابة المالية. **المحور الثاني**: بيئة الأعمال (Business Environment) وتشمل جميع ركائز ومكونات المالية بما في ذلك القوى العاملة التي يندرج تحتها الأيدي العاملة الماهرة. عامل رئيسي أخر وهو رأس المال لما له دور ايجابي في تطوير البنية التحتية للمؤسسات و تزويدها بأحدث النظم التكنولوجية. بالإضافة إلى السياسات الضريبية للدولة وتكاليف إنشاء أعمال تجارية والمالية جديدة والتي تعتبر جميعها من العوامل التي تهم الوسطاء الماليين والمستثمرين. **المحور الثالث**: الاستقرار المالي(Financial Stability) أن الآثار السلبية لحالة عدم الاستقرار المالي داخل الأنظمة المالية، يعتبر مؤشرا على خلل ما في مكونات تلك النظم مما يؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي الكلي. ولتحديد مدى الاستقرار المالي من عدمه يحاول هذا المحور فهم ثلاث أنواع من الأزمات التي قد تؤدي إلى زعزعة في الاستقرار المالي وهي: التأرجح في أسعار صرف العملة الوطنية والسيولة المالية في النظام المصرفي والديون السيادية. **المحور الرابع**: الخدمات المالية المصرفية (Banking Financial Services): عادة ما تكون أقل تطورا. كما أظهرت الأبحاث أن البنوك متمثلة بخدماتها المالية قد شكلت روابط قوية مع القطاع الخاص مما يمكّن القطاع من إظهار شركات أكثر قوة وكفاءة لتحرك بدورها عجلة النمو الاقتصادي. **المحور الخامس:** الخدمات المالية الغير المصرفية:(Non Banking Financial Services) كان لوسطاء القطاع الخاص دورا مكمّلا هاما للمصارف وقد تكون بديل محتمل لها في ركود القطاع المصرفي. **المحور السادس**: الأسواق المالية:(Financial Markets)يوجد هنالك أربعة أنواع رئيسية من الأسواق المالية وتشمل أسواق السندات وأسواق البورصة وأسواق صرف العملات الأجنبية وأسواق المشتقات. **المحور السابع**: النفاذ المالي :(Financial Access) ويجدر الملاحظة هنا إلى أن وجود خدمات مالية لا تعني بالضرورة سهولة الوصول إليها من قبل جميع الشرائح الاقتصادية داخل الاقتصاد الكلي مما يدل على أهمية تحليل هذا المحور في تقرير التنمية المالية

المصدر: الاتحاد

الدولية

مجلس الشيوخ الامريكي يقر مشروع قانون خفض الضرائب والانفاق
صفحة 02 ◄

طلبات اعانة البطالة الجديدة في امريكا تهبط الي أدنى مستوى في 3.5 عام
صفحة 02 ◄

الاقليمية

الخليجيون يحدّدون مناطق تجارة حرة جديدة والسعودية تبدأ المفاوضات
صفحة 03 ◄

مسؤول خليجي : تأجيل إصدار العملة الخليجية الموحدة إلى أجل غير معلوم
صفحة 03 ◄

المحلية

الإمارات الخامسة عالمياً في كفاءة الإنفاق الحكومي
صفحة 05 ◄

»المركزي «يطلق نظاماً لمتابعة معلومات عملاء البنوك
صفحة 05 ◄

المقال الأسبوعي

الاتحاد النقدي
صفحة 06 ◄

استقرار التضخم في »منطقة اليورو عند أعلى مستوياته خلال 3 سنوات

استقر معدل التضخم في "منطقة اليورو" عند أعلى مستوى في ثلاث سنوات، مسجلاً 3% للشهر الثالث على التوالي، فخلال نوفمبر على الرغم من ظهور مؤشرات على تباطؤ النمو في جميع أنحاء المنطقة. وأكد مكتب الإحصاء الأوروبي "يوروستات" لدى إصدار البيانات أمس التقديرات الأولية التي نشرها الشهر الماضي. جاء صدور أحدث بيانات لأسعار المستهلكين السنوية عقب قرار صدر في وقت سابق من هذا الشهر من البنك المركزي الأوروبي بتقليص سعر الفائدة للشهر الثاني على التوالي. وتراجع حالياً سعر إعادة التمويل القياسي للمركزي الأوروبي إلى مستوى متدنٍ قياسي يبلغ 1%. لكن رئيس البنك ماريو دراجي قال، خلال مؤتمر صحفي عقب اجتماع مجلس تحديد السياسة النقدية، إن البنك يتوقع أن تنحسر الضغوط التضخمية مع فقدان اقتصاد "منطقة اليورو" قوة الدفع.

المصدر: د ب أ

طلبات اعانة البطالة الجديدة في امريكا تهبط الي أدنى مستوى في 3.5 عام

اظهر تقرير حكومي يوم الخميس ان الطلبات الجديدة لاعانة البطالة في الولايات المتحدة هبطت الاسبوع الماضي الي أدنى مستوى في ثلاثة اعوام ونصف في اشارة الي تسارع انتعاش سوق العمل في أكبر اقتصاد في العالم. وقالت وزارة العمل الامريكية ان عدد الطلبات الجديدة للحصول على اعانة بطالة حكومية تراجع بمقدار 19 ألفا الي 366 ألفا وهو أدنى مستوى له منذ مايو 2008 . ويشير هذا التراجع الي مزيد من الادلة على تزايد قوة الدفع في وتيرة النشاط الاقتصادي على الرغم من زيادة متواضعة في مبيعات التجزئة في نوفمبر. كما يتناقض بشكل حاد مع اوروبا حيث دفعت ازمة الديون المستفحلة بعض الاقتصادات بالفعل الي الركود. واعترف مجلس الاحتياطي الاتحادي الامريكي (البنك المركزي) يوم الثلاثاء بالتحسن في سوق العمل لكنه قال ان البطالة ما زالت مرتفعا. وانخفض معدل البطالة في امريكا الي 8.6 بالمئة في نوفمبر وهو ادنى مستوى له في عامين ونصف.

المصدر: رويترز

فيتش تحذر من احتمال خفض التصنيف الائتماني لست دول بمنطقة اليورو

حذرت وكالة فيتش رايتنجز من انها قد تخفض التصنيفات الائتمانية لبلجيكا وايطاليا وأربع دول اخرى في منطقة اليورو في غياب "حل شامل" لازمة ديون المنطقة. وقالت فيتش ان خفض محتملا للتصنيف الائتماني لفرنسا ليس وشيكا لكنه قد يحدث خلال عامين مع تعديلها التوقعات للتصنيف الحالي للبلاد (AAA) الي سلبية. ووضعت فيتش التصنيفات الائتمانية لبلجيكا واسبانيا وسلوفينيا وايطاليا وايرلندا وقبرص قيد مراجعة ائتمانية سلبية وهو ما يعني ان خفضا للتصنيف محتمل في غضون ثلاثة اشهر. وقالت فيتش في بيان انها تتوقع الانتهاء من المراجعة بحلول نهاية يناير 2012 . واضافت انه في اعقاب اجتماع قمة الاتحاد الاوروبي التي عقدت في التاسع والعاشر من الشهر الحالي فانها ترى أن حلا شاملا لازمة منطقة اليورو "ليس في متناول اليد" لاسباب فنية وسياسية. "الطبيعة الممنهجة لازمة منطقة اليورو لها تأثير سلبي حاد على الاستقرار الاقتصادي والمالي في ارجاء المنطقة."

المصدر: رويترز

مجلس الشيوخ الامريكي يقر مشروع قانون خفض الضرائب والانفاق

أقر مجلس الشيوخ الامريكي مشروع قانون يتكلف تريليون دولار لتمويل الحكومة وتمديد خفض الضريبة على الدخل لمدة شهرين ليضع نهاية لعام سياسي مثير للجدل لكنه يثير معركة جديدة في عام 2012 . ولم يتمكن الديمقراطيون والجمهوريين من الاتفاق على كيفية تغطية تكاليف تمديد خفض الضريبة على الدخل واعانات البطالة في المدى البعيد لمدة عام كامل مثلما طلب الرئيس باراك اباما. لذلك استقر اعضاء مجلس الشيوخ على التمديد لمدة شهرين فيما يضمن جولة اخرى من الجدل في اوائل العام القادم في الوقت الذي تستمر فيه الحملات الانتخابية للكونجرس بايقاع قوي. وقال اوباما في البيت الابيض بعد وقت قصير من موافقة مجلس الشيوخ على تمديد خفض الضريبة على الدخل لمدة شهرين "من غير المقبول للكونجرس ان يحجم عن تمديد خفض الضريبة للطبقة المتوسطة بقية العام." وبدأ الكونجرس عطلته التي يعود منها في أواخر يناير. ومن المتوقع ان يوقع اوباما بسرعة مشروع قانون الانفاق الذي تبلغ قيمته 915 مليار دولار ليصبح قانونا. ويوفر القانون التمويل لوزارة الدفاع لكنه يخفض ميزانيات وكالة حماية البيئة ووزارتي التعليم والصحة وانشطة اتحادية اخرى. وبذل الكونجرس جهودا محمومة للانتهاء من مشروع القانون لان تمويل الوكالة كان سينفد في مطلع هذا الاسبوع وكان العاملون الاتحاديون سيواجهون الفصل من العمل. ومازال يتعين ان يوافق مجلس النواب على مشروع قانون خفض الضريبة على الدخل. وقال كيفن سميث وهو متحث باسم رئيس مجلس النواب انه لا يمكنه التعقيب على الاحتمالات بالنسبة لمشروع القانون الى ان يجري الزعماء مشاورات مع الاعضاء الجمهوريين. وحذر البيت الابيض والعديد من خبراء الاقتصاد من ان التقاعس عن تمديد خفض الضريبة على دخول العاملين لمدة عام يمكن ان يضر بالاقتصاد في وقت صعب

المصدر: رويترز

الخليجيون يحدّدون مناطق تجارة حرة جديدة والسعودية تبدأ المفاوضات

كشف الدكتور محمد الكثيري وكيل وزارة التجارة والصناعة للشؤون الفنية رئيس الوفد السعودي المشارك في المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية أن دول الخليج تتجه لإقامة مناطق تجارة حرة مع عدد من الدول الأجنبية، وأنه أجرى مفاوضات جادة على هامش فعاليات المؤتمر باسم السعودية مع دول آسيوية وأوروبية، مشيراً إلى أن دول الخليج نفذت دراسة جدوى للدول الراغبة في إقامة مناطق تجارة حرة معها وستعلن نتائجها مطلع 2012، وأنه في ضوئها ستتم الموافقة على الدول المجدية اقتصادياً للخليج. ولفت الكثيري الذي تحدث هاتفياً من جنيف، إلى أن دول الخليج اتخذت قرارا قبل نحو عام يقضي بعدم الدخول في مناطق التجارة الحرة مع الدول الأجنبية إلا بعد الانتهاء من إعداد دراسة جدوى تبين المكاسب الاقتصادية من تلك المناطق، وبناء عليه يتم اختيار الدول، على أن تصدر الموافقة النهائية من قبل قادة دول مجلس التعاون. وأفاد وكيل وزارة التجارة والصناعة للشؤون الفنية رئيس الوفد السعودي المشارك في المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية أن الدراسة الخليجية تعتبر في مراحلها النهائية، وأن نتائجها ستكون مهمة جداً لدول المجلس، بالنظر إلى أن إقامة مثل تلك المناطق سيعزز من التجارة الخليجية مع الدول الأجنبية، وبالتالي يدعم اقتصادات الخليج ككل. وأضاف: "دول الخليج تحرص على الوصول إلى اتفاقيات مع تلك الدول، ولكن بعد أن يتم الانتهاء من دراسة الجدوى التي تقوم بها الأمانة العامة لمجلس التعاون والتي تقيّم من خلالها هذه الاتفاقيات، وذلك من أجل الوقوف على فوائدها وانعكاساتها على دول مجلس التعاون". ويأتي ذلك، بعد أن عقد الوفد السعودي المشارك في المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية في جنيف برئاسة الكثيري عدداً من اللقاءات على هامش المؤتمر مع وزراء التجارة والصناعة في الصين وماليزيا وسنغافورة والسويد تركزت جميعها على الحديث عن أهمية دعم وتطوير العلاقات التجارية بين المملكة وهذه الدول.

المصدر: الاقتصادية

مسؤول خليجي : تأجيل إصدار العملة الخليجية الموحدة إلى أجل غير معلوم

في الوقت الذي ينتظر فيه أن تخرج القمة الخليجية والمقرر عقدها يوم غد في العاصمة السعودية الرياض بقرارات اقتصادية، بات في حكم المؤكد تأجيل صدور العملة الخليجية الموحدة إلى أجل غير مسمى، بعد أن كان من المقرر إصدارها في عام 2012 الذي لم يتبق على حلوله سوى أيام معدودة. وقال الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في مجلس التعاون الخليجي، إن ارتباط إصدار العملة الموحدة مقرون بإنشاء البنك المركزي، وهو ما لم يتم حتى الآن، مشيرا إلى أن البرنامج الزمني لإصدار العملة وطرحها للتداول مرهون باستكمال البنية التشريعية والمؤسساتية للاتحاد النقدي، وهو ما ينطبق كذلك على اسم وشكل العملة، مستبعدا أن يكون للمشاكل الفنية أي دور حاليا. وقال الشبلي إنه »بموجب قرار القمة الخليجية في 2009، أصبح كل ذلك من مهام المجلس النقدي ضمن مهام أخرى، وهو ما أشارت إليه كذلك اتفاقية الاتحاد النقدي، التي نصت على أن البنك المركزي سيتولى إصدار العملة الموحدة، بينما سيتولى المجلس النقدي العمل على استكمال كل الجوانب الفنية اللازمة لإصدار العملة، بحيث تكون جاهزة للطرح بمجرد إنشاء البنك المركزي .«وكانت قمة قادة دول مجلس التعاون الخليجي كلفت في ديسمبر 2009، مجلس إدارة المجلس النقدي بتكثيف العمل لإنجاز المهام الموكلة إليه بموجب اتفاقية الاتحاد النقدي وتحديد البرنامج الزمني لإصدار العملة الموحدة وطرحها للتداول في ضوء ذلك. واعتبر الشبلي الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة أعلى مراحل التكامل الاقتصادي، مشيرا إلى أن تشابه دول المجلس في القيمة العالية للقطاع النفطي واعتمادها الكبير على الواردات للوفاء بالطلب المحلي يجعلها قريبة من منطقة ما يسمى بـ »منطقة العملة المثلى« . وشدد على أن الاتفاق على عملة موحدة وقيام الاتحاد النقدي له الكثير من المزايا الاقتصادية التي يمكن تحقيقها، والتي منها تعزيز مكاسب الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة، لا سيما التجارة البينية والسياحة والاستثمارات وزيادة قدرة الشركات الخليجية على الاندماج أو الاستحواذ على شركات أخرى لرفع كفاءة الاقتصاد الكلي والكفاءة الاقتصادية والمنافسة الإقليمية، حيث يتم التخلص من تكاليف تبادل العملات التي يتكبدها حاليا مواطنو دول المجلس عامة وقطاع الأعمال بشكل خاص. وأضاف أن »جميع تلك المزايا ستعزز الترابط والتلاحم بين دول المجلس، وستلاحظ آثاره بشكل أكبر على قطاع الخدمات المالية والأسواق المالية. وستكيف الدول الأعضاء تشريعاتها وقوانينها لتتلاءم مع ما يصدر من تشريعات في إطار الاتحاد النقدي لدول المجلس. وردا على سؤال حول المعوقات الفنية وغير الفنية التي أدت إلى تأخر صدور العملة الموحدة عن موعدها المحدد سلفا في 2010، قال »لا توجد أي معوقات فنية، عدا عن وجود بعض الأمور الفنية التي يحتاج إنجازها إلى وقت طويل .«وركز على أن »دول المجلس تسعى وفي كافة مشاريعها التكاملية المشتركة إلى دراستها بتأنٍ، وبحث تأثيراتها على مستوى دول المجلس وعلى المستوى الدولي، وينطبق ذلك على موضوع العملة الخليجية الموحدة، حيث يعمل مجلس إدارة المجلس النقدي لدول مجلس التعاون الذي أنشئ بموجب اتفاقية الاتحاد النقدي وبدأ عمله في مارس 2010، على إنجاز المهام الموكلة إليه .«واعتبر هذا التأخير يتوافق مع منهج التدرج في تحقيق الاتحاد النقدي لدول المجلس، مشيرا إلى أن هذا المنهج يأخذ في الاعتبار أهمية تكثيف تنسيق السياسات النقدية بين الدول الأعضاء أولا، وكذلك سياسات أسعار الصرف، كما يأخذ في الاعتبار التجربة الأوروبية التي أوجدت جهازا انتقاليا - على غرار المجلس النقدي - قبل إصدار العملة بفترة كافية.

المصدر: الشرق الأوسط

صندوق النقد: مصر لم تطلب منا اعادة التفاوض على قرض

قال متحدث باسم صندوق النقد الدولي ان مصر لم تطلب رسميا اجراء محادثات حول طلب تمويل من الصندوق، بعد تصريحات في هذا الصد ادلت بها وزيرة مصرية. وكانت وزيرة التخطيط المصرية فايزة أبو النجا ذكرت، في تصريح صحفي الخميس، أن مصر ربما تستأنف مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولي للحصول على قروض. وأوضحت ابو النجا أن هناك مناقشات داخل الحكومة المصرية حول طلب قرض بقيمة ثلاثة مليارات دولار من الصندوق. وقال المتحدث ديفيد هاولي ان السلطات المصرية لم تطلب من الصندوق ترتيبات بهذا الشأن، موضحا ان الصندوق "ابقى على حوار وثيق مع السلطات" في مصر. ويقول الصندوق ان لديه نحو 35 مليار دولار يمكنه ان يقرضها لدول الشرق الاوسط ومشال افريقيا، عقب الاضطرابات والانتفاضات التي شهدتها المنطقة العام الحالي. وكان رئيس الوزراء المصري كمال الجنزوري حذر من خطورة الوضع الاقتصادي في البلاد، متعهدا في الوقت نفسه بالسعي لخفض العجز في الموازنة، بالقول ان "الوضع الاقتصادي اخطر بكثير مما يتصوره احد". وأضاف الجنزوري أن الحكومة لن توافق على قرض بقيمة 3.2 مليار دولار من صندوق النقد الدولي لحين إعداد الموازنة. وأوضح أن الدين الداخلي ارتفع بنسبة كبيرة خلال السنوات الخمس الماضية بحيث أصبح يتراوح بين خمسة وستة مليارات جنيه شهريا، في حين كان يتراوح في عقد التسعينات بين 600 و700 مليون جنيه شهريا. كما ذكر الجنزوري أن العجز في الموازنة بلغ 134 مليار جنيه. وتعهد بالسعي لخفض العجز بمقدار 20 مليار جنيه، داعيا إلى التقشف في قطاعات "لا تؤثر على المواطن". وتتوقع الحكومة أن يبلغ العجز 8.6 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي في السنة المالية التي تنتهي في يونيو/ حزيران 2012 بينما يتوقع اقتصاديون أن يكون أكبر من ذلك بكثير. وقد تراجعت الاحتياطيات المصرية من العملة الصعبة الى نحو 20 مليار دولار في نوفمبر من 36 مليارا في نهاية 2010.

المصدر: BBC

أمريكا تفرج عن 30 مليار دولار من أموال ليبيا ومجلس الأمن يرفع العقوبات عن البنك المركزي

رفعت الولايات المتحدة معظم العقوبات الاقتصادية التي فرضت علي ليبيا قبل سقوط معمر القذافي، وأوضحت وزارة الخزانة الأمريكية أن قيمة المبالغ التي تم رفع التجميد عنها تبلغ أكثر من 30 مليار دولار. وقال البيت الأبيض في بيان "بعد مشاورات متأنية مع الحكومة الليبية الجديدة سحبت الولايات المتحدة معظم العقوبات الأمريكية على الحكومة الليبية للوفاء بتعهدنا للشعب الليبي." وأضاف أن الأصول الموجودة في الولايات المتحدة لعائلة القذافي ومساعديه السابقين مازالت مجمدة. وجاءت الخطوة الأمريكية بعد أن رفع مجلس الأمن الدولي العقوبات عن البنك المركزي الليبي وأحد فروعه. ممهدا الطريق أمام إلغاء التجميد عن أصولهما بالخارج لتخفيف أزمة نقدية. واستبعد البنك المركزي الليبي والمصرف الليبي الخارجي وهو مؤسسة خارجية مملوكة بالكامل للبنك المركزي من قائمة عقوبات مجلس الأمن الدولي التي وضعت في وقت سابق هذا العام في خضم حرب أهلية هناك. وتقدر الأصول الليبية المجمدة في الخارج بأكثر من 100 مليار دولار تتكون من استثمارات تديرها صناديق الثروة السيادية الليبية وودائع بأجل ومشتريات من بعض السندات الحكومية.

المصدر: العربية.نت

الإمارات تستحوذ على 41% من استثمارات السياحة بالشرق الأوسط

تستحوذ الإمارات على 41% من إجمالي الاستثمارات في قطاع السفر والسياحة في الشرق الأوسط خلال العام الحالي، بحسب توقعات التقرير الاقتصادي لمجلس السفر والسياحة العالمي. وأوضح التقرير أن حجم استثمارات دولة الإمارات في قطاع السفر والسياحة يبلغ 41,5 مليار درهم في حين تبلغ إجمالي الاستثمارات في الشرق الأوسط نحو 100,2 مليار درهم (27,3 مليار دولار). وتشكل استثمارات السياحة 20,9% من إجمالي الاستثمارات في الدولة العام الحالي، ومن المتوقع أن ينمو حجم الاستثمارات في القطاع بمعدل سنوي يبلغ 7,1% لتبلغ 82,3 مليار درهم عام 2021 أي ما يعادل 22,7% من إجمالي الاستثمارات في الدولة. وفيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط عامة، فإن الاستثمارات في قطاع السفر والسياحة تستحوذ على 6,3% من إجمالي الاستثمارات في المنطقة، وسط توقعات بالارتفاع في حجم الاستثمار بمعدل 5,4% سنويا ليبلغ 46,6 مليار دولار في العام 2021 ما نسبته 6,4% من إجمالي الاستثمارات. أما مساهمة القطاع المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي بالإمارات، فتبلغ 67,4 مليار درهم أي ما نسبته 6,1% من إجمالي الناتج المحلي، وبالتالي تستحوذ الإمارات على 27,3% من إجمالي الناتج الإجمالي المباشر للقطاع في الشرق الأوسط البالغ 245,3 مليار درهم. وترتفع مساهمة القطاع مباشرة في الناتج المحلي الإماراتي إلى 126,7 مليار درهم في العام 2021، بحسب توقعات المجلس. وتبلغ المساهمة غير المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي في الدولة 115,4 مليار درهم، تشكل ما نسبته 10,4% من إجمالي الناتج المحلي ليرتفع إلى 216,9 مليار درهم في العام 2021 ما يعادل 12,1% من إجمالي الناتج المحلي. أما منطقة الشرق الأوسط، فإن مساهمة القطاع المباشرة بالناتج المحلي الإجمالي تبلغ 245,3 مليار درهم (66,8 مليار دولار) ما يشكل 3,4% من إجمالي الناتج المحلي في المنطقة، في حين تبلغ مساهمة القطاع غير المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي 159,5 مليار دولار ما يعادل 8,1% من إجمالي الناتج المحلي في المنطقة. أما مساهمة القطاع بالتوظيف، فبين التقرير أن قطاع السفر والسياحة بالدولة يوفر بشكل مباشر 140 ألف وظيفة العام الحالي أي ما يعادل 4,4% من إجمالي الوظائف في الدولة، في حين تبلغ مساهمة القطاع غير المباشرة في التوظيف 262 ألف وظيفة ما يعادل 8,3% من إجمالي الوظائف في الدولة. وتوقع المجلس أن يبلغ عدد السياح القادمين إلى الدولة العام الحالي نحو 10,5 مليون سائح.

المصدر: الاتحاد

الإمارات الأكثر استقطاباً لاستثمارات القطاع بين دول التكتل

قال تقرير صادر عن قطاع المعلومات بالأمانة العامة لمجلس دول التعاون الخليجي ان تملك العقار من قبل مواطني التكتل ينمو في الدول الأعضاء الأخرى. وتظهر البيانات الإحصائية أن تملك مواطني دول المجلس للعقار في الدول الأعضاء الأخرى قد ارتفع خلال عام 2010 ليبلغ 10657 حالة تملك، وبنسبة زيادة قدرها 12.7% مقارنة بالعام 2009، الذي سجلت فيه 9457 حالة تملك. كما تظهر البيانات ارتفاع الإجمالي التراكمي لحالات شراء العقار ليبلغ 77804 في نهاية عام 2010، مقارنة بـ67416 حالة تملك في نهاية عام 2009. والسماح بتملك مواطني دول مجلس التعاون للعقار في الدول الأعضاء الأخرى يمثل أحد المسارات العشرة للسوق الخليجية المشتركة التي حددتها الاتفاقية الإقتصادية لعام 2001 ، حيث يعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز. وبحسب التقرير الذي نشرته اليوم السبت صحيفة" الرياض" السعودية جاءت الإمارات في المرتبة الأولى في استقطاب مواطني دول المجلس للتملك فيها في العام 2010 ، وبعدد 4604 عقد تملك او نسبته 43% من إجمالي عدد المتملكين للعقار ، وحلّت سلطنة عمان في المرتبة الثانية ، حيث بلغ عدد ملاك العقار فيها 4370 وبنسبة قدرها 41%. وحلّت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثالثة بـ 819 حالة تملك ، وبنسبة قدرها 8% ، واحتلت مملكة البحرين ودولة الكويت ودولة قطر المراتب الرابعة والخامسة والسادسة بنسب قدرها 4% و 3% و 1% ، على التوالي. و تصدر الكويتيون قائمة المتملكين للعقار من مواطني دول المجلس ، حيث بلغ عددهم 4158 في الدول الأعضاء الأخرى، وتلا ذلك مواطنو الإمارات العربية المتحدة بعدد 2474 مواطناً، ثم مواطنو مملكة البحرين في المرتبة الثالثة بعدد 1846 مواطنًا، واحتل مواطنو المملكة العربية السعودية ودولة قطر وسلطنة عُمان المراتب الرابعة والخامسة والسادسة مواطناً على التوالي.

المصدر: العربية.نت

تقدمت مرتبتين على ترتيبها العام الماضي: الإمارات الخامسة عالمياً في كفاءة الإنفاق الحكومي

احتلت دولة الإمارات المرتبة الخامسة عالمياً في مجال كفاءة الإنفاق الحكومي متقدمة مرتبتين على ترتيبها في العام الماضي، بحسب تقرير التنافسية 2011 - 2012 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي. وصُنفت الدولة ضمن قائمة أفضل 5 دول من حيث الأداء العالي في كفاءة الإنفاق الحكومي، الذي يعد أحد المعايير الفرعية لتقرير التنافسية، من بين إجمالي 142 دولة شملها التقرير. وأكد التقرير أن دولة الإمارات استطاعت تعزيز كفاءة الإنفاق وشفافية عمل القطاع الحكومي واللذين يعتبران من العناصر الأساسية في تحديد مستوى تنافسية الدول، وذلك من خلال سلسلة من المبادرات الرامية إلى الاستثمار الأمثل للموارد في القطاعات الحيوية والمستدامة، بما يضمن ترجمة أهداف الحكومة الاستراتيجية المتمثلة بتحقيق الرخاء والعيش الكريم لأبناء الوطن إلى واقع ملموس. ولفت التقرير إلى أن أبرز مبادرات التطبيق الكفء للإنفاق الحكومي، تمثلت في الميزانية الصفرية التي أقرتها حكومة دولة الإمارات في شهر نوفمبر 2010 للأعوام 2011-2013.

المصدر: الاتحاد

منذ مايو الماضي.. وبنسبة نمو بلغت 2.8٪ الاقتراض يزيد 7 مليارات بعد ضوابط «المركزي»

أظهرت بيانات مصرف الإمارات المركزي، التي تم الإعلان عنها خلال الأيام القليلة الماضية، زيادة في حجم القروض الشخصية التي قدمتها البنوك للمقيمين في الدولة، بعد تطبيق نظام القروض الشخصية الجديد، الذي أقرّه المصرف المركزي، وبدأ تطبيقه اعتباراً من بداية مايو الماضي. ووفقاً لبيانات مصرف الإمارات المركزي، زادت القروض الشخصية للمقيمين في أكتوبر الماضي، لتسجل 252.6 مليار درهم، مقابل 245.6 مليار درهم في مايو الماضي، بارتفاع بلغ سبعة مليارات درهم، وبنسبة نمو بلغت 2.8٪. وأظهرت البيانات أن القروض الشخصية للمقيمين زادت في أكتوبر الماضي، مسجلة 252.6 مليار درهم، مقارنة بـ249.8 مليار درهم، خلال سبتمبر الماضي، بارتفاع بلغ 2.8 مليار درهم، وبنسبة نمو 1.1٪. وأشارت إلى أن القروض الشخصية التي منحتها البنوك، خلال شهر أكتوبر الماضي، وصلت إلى أعلى مستوى لها في أكثر من ثلاث سنوات، إذ وصلت إلى 252.6 مليار درهم مقابل 247.1 مليار درهم بنهاية 2010، بزيادة قدرها 5.6 مليارات درهم، ونمو نسبته 2.2٪ في 10 أشهر. من جهتهم، عزا مصرفيون زيادة حجم القروض إلى عدد من العوامل، أهمها انخفاض أسعار الفائدة على القروض، ولجوء بنوك إلى منح هدايا للحاصلين على قروض جديدة، فضلاً عن زيادة عمليات الاستثمار في الذهب والعقارات. وأشاروا إلى أن زيادة القروض والتمويلات الشخصية تعد دليلاً عملياً على سلامة القطاع المصرفي في الدولة، وتؤشر إلى نمو إيرادات وأرباح البنوك في المستقبل، كما أنها تمثل رداً على التكهنات السابقة بأن تؤدي الضوابط الواردة في النظام الجديد للقروض، إلى التقليل إلى حد كبير من قيمة القرض الذي يمكن أن يحصل عليه المقترض، وتالياً تقل القروض والتمويلات الشخصية في البنوك نسبياً، خصوصاً أن الضوابط تضمنت وضع سقف للقروض الشخصية، بحيث لا تتجاوز قيمة قسط السداد الشهري للقرض نسبة 50٪ من دخل المقترض، وكذا وضع حد أقصى لمدة القرض الشخصي بأربع سنوات.

المصدر: الامارات اليوم

«المركزي» يطلق نظاماً لمتابعة معلومات عملاء البنوك

أطلق المصرف المركزي نظاما جديدا موحدا لمتابعة بيانات ومعلومات عملاء البنوك بأسلوب التشغيل المباشر "أون لاين". وقال مساعد محافظ المصرف المركزي لشؤون الرقابة على البنوك في أحدث تعميم وجهه للبنوك العاملة في الدولة، إن المصرف المركزي يطلب من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تفاصيل عن بعض عملائها على أساس يومي تقريبا. وتستخدم هذه التفاصيل داخليا بواسطة وحدة الإحصاءات المصرفية والنقدية ووحدة مواجهة غسل الأموال والحالات المشبوهة لأغراض تطبيق أوامر المحاكم وللأغراض الإحصائية. وقبل إطلاق النظام الجديد كان يتم إجراء هذه العملية عن طريق إرسال إشعارات إلى البنوك بواسطة البريد الإلكتروني واستلام الردود من خلال القناة نفسها. وأوضح أنه كان هناك ثلاثة أنواع رئيسة من طلبات استعلام المصرف المركزي عن عملاء البنوك، يتمثل الأول في استفسارات عن حسابات العملاء ويتم الرد عليها في نفس اليوم بالبريد الإلكتروني. والثاني يتمثل في استفسارات المباني التجارية ويتم الرد عليها خلال سبعة أيام عن طريق النظام الإلكتروني "أون لاين". ويتمثل النوع الثالث في الاستفسارات الخاصة بقضايا المحاكم ويتم الرد عليها عن طريق البريد الإلكتروني كما هو محدد بواسطة وحدة غسل الأموال والحالات المشبوهة. وأضاف ان المصرف المركزي قام بتوحيد هذه الأنظمة الثلاث في نظام واحد مباشر "أون لاين" للتسهيل على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. ويسمى هذا النظام الموحد "نظام طلبات معلومات العملاء". وأشار في تعميمه إلى أنه من بين فوائد النظام الجديد أنه يمكن لمستخدم /مجموعة واحدة أن يطلع على كافة الطلبات الواردة من المصرف المركزي مستخدما "شيفرة اتصال واحدة". كما أنه لن تكون هناك حاجة لإرسال أو استلام رسائل البريد الإلكتروني حيث سيعمل النظام الجديد بتقنية أون لاين وينفذ بكامله على شبكة الإنترنت.

المصدر: البيان

الاتحاد النقدي

1- مفهوم الاتحاد النقدي

هو امتلاك المنطقة المتكاملة عملة واحدة أو مجموعة عملات مكفول لها حرية التحويل، مترابطة معا بواسطة أسعار صرف مثبتة، في حين أنها تتمتع بحرية الحركة والتداول دون قيد أو شرط على صعيد المنطقة بأسرها، ويلزم كذلك تثبيت المعروض من هذه العملة أو العملات على أساس قاعدة اتحادية أو بواسطة سلطة أو هيئة تابعة للاتحاد، كما ينبغي أن تدخل قدرة المصارف التجارية على طرح النقود ضمن سلطة هيئة اتحادية ما، ولتكن مجلسا للعملة موكل إليه ممارسة السيطرة أو الرقابة الكاملة في هذا المجال.

2- مقومات نجاح الاتحاد النقدي

- ويستخلص الخبراء عدة دروس مهمة من تجارب الاتحادات النقدية في العالم يتعين الالتزام بها لضمان نجاح تجربة التكامل الخليجية، وهي: تتمثل إقامة الوحدة النقدية في تعزيز التوجه نحو تنويع اقتصاديات المنطقة والحد من الاعتماد الكلي على إيرادات الهيدروكوربونية، ومن المتوقع وإلى حد كبير أن إزالة تكاليف التعامل التجاري ستؤدي إلى زيادة انسياب التجارة البيئية الإقليمية، والتي ستستفيد بدورها من السوق الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي.
- وقد أظهرت نتائج مجموعة من الدراسات أجريت عن منطقة اليورو Euro Zone أن التجارة بين كل دولتين من داخل الاتحاد النقدي قد زادت بنسبة 15% على الرغم من أن اليورو ما زال عملة جديدة نسبيا، وقد وجدت العديد من نماذج الاقتصاد القياسي أن العملة المشتركة تضاعف التجارة ثلاث مرات وسط الدول الأعضاء مع مرور الوقت.
- تشكيل سلطة نقدية موحدة تعلو السلطات الوطنية وتكون مسؤولياتها بوضوح هي صياغة وإدارة السياسة النقدية والمالية للاتحاد النقدي.
- ضرورة توفر الإجماع السياسي للتوصل إلى الاتفاق الاقتصادي في عدة قضايا تشمل الإطار المؤسسي والتوجيهات الإرشادية لبنك مركزي مشترك ومستقل، وتقاسم العوائد من حق سك العملة المشتركة، والإطار المؤسسي والسياسي لترسيخ الاستقرار الاقتصادي الكلي في كل من الدول الأعضاء، بما في ذلك اعتماد آلية مؤسسية لإجراء التحويلات المالية لتخفيف أثر الصدمات غير المتماثلة على البلدان الأعضاء في الاتحاد النقدي.
- تبني ميثاق مشترك للسلوك المالي يتكون من معايير للتقارب المالي الضريبي وإطار مشترك لممارسات المحاسبة العامة وإجراءات مناسبة لإدارة ميزانية الحكومة.
- توفير سلطات رقابة فاعلة على سياسات المالية العامة التي تتبعها الدول الأعضاء للتأكد من تجانسها مع الأهداف النقدية العامة للمنطقة ككل وتجنب حدوث أزمات في القطاع المالي وهو ما يكون واردا إذا طبق أي بلد عضو سياسات مالية غير قابلة للاستمرار.
- تصميم القواعد المالية لاتحاد دول مجلس التعاون النقدي في صيغة تضم السمات الاقتصادية الرئيسة لدول مجلس التعاون، ويتعين بشكل خاص أن تأخذ تلك القواعد بالحسبان درجات اختلاف الثروات النفطية بين الدول وحجم البلد ووضع مالية الحكومة في الأصل، وصافي وضعه المالي الأصلي، وكذلك السمات المالية المشتركة.

3- : أهـداف النظـام النقـدي الموحد :

يعد النظام النقدي وسيلة لتحقيق الوحدة النقدية، والتي تعد بدورها أهم حلقات الوحدة الاقتصادية للاتحاد، حيث أن وجود نظام نقدي موحد سيؤكد هذه المرحلة الاقتصادية وسيحد من الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها الدول الأعضاء، ولاسيما في المجال النقدي والمالي، ومن ثم تتاح الفرصة لدول التعاون لتحقيق أهدافها الاقتصادية، وخلق كيان اقتصادي يحقق نوعاً من التوازن النقدي العالمي مقابل العملات الأخرى، إلى جانب ذلك تسعى الدول الأعضاء إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من وراء هذه الوحدة النقدية هي:

- خلق سوق مالي واسع يقوم على أسس موحدة .
- إيجاد دور فعال للعملة الخليجية على المستوى الدولي .
- إتباع سياسة نقدية واحدة في الاتحاد.
- تلافي سلبيات ومخاطر تقلبات أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء وتأثيراتها السلبية على أداء الشركات، وحركة رؤوس الأموال وزيادة المنافسة ورفع معدلات النمو .

كما سيساعد على زيادة فاعلية الأسواق على جذب رؤوس الأموال الاستثمارية المهاجرة لمعاودة استثمارها في الأسواق المحلية وذلك بسبب انعدام التمايز في أسعار السلع بين دول المجلس، كما أن إلغاء المخاطر المتأتية من تبديل (بيع وشراء العملات) سوف يقلل مخاطر عدم التأكد ويساعد أيضا على كسب المصداقية في أسعار المنتجات والخدمات ولا شك أن ذلك يعطي المؤسسات الاقتصادية إطارا ورؤية في اتخاذ القرارات المتعلقة بإنتاجها واستثماراتها. أضف إلى ذلك فالاتحاد النقدي قد يرقى بالعملة الخليجية الموحدة كي تصبح عملة عالمية تستخدم كوحدة للحساب ووسيلة للتبادل بين مختلف دول العالم، حيث أن العملة العالمية ستدر بلا شك عائدات اكبر وستزيد من تنافسية أسعار منتجات دول المجلس وهو ما يخدم مصالح القطاع الخاص المنتج من ناحية والمستورد من ناحية أخرى، ناهيك عن أن تعامل دول المجلس بعملة واحدة سيؤدي إلى تعزيز قيام المشروعات الخليجية المشتركة ويقوي ملاءة المشروعات القائمة خاصة وان دول المجلس تتشابه في كثير من الظروف والمناخ الاقتصادي وكذلك تتشابه في الهياكل الاقتصادية المعتمدة بشكل كبير على النفط، وعليه أن كل الفوائد المذكورة تدخل بشكل مباشر أو غير مباشر ضمن اهتمامات وأعمال القطاع الخاص في دول المجلس وهو بالتالي أول من يكسب فوائد توحيد العملة الخليجية.

ومن المجالات الرئيسية التي تتطلب اهتماما خاصا من صانعي السياسات، وضع القواعد والمؤسسات اللازمة لدعم الاتحاد النقدي بما في ذلك:

- تشكيل المؤسسات الرئيسية وفي مقدمتها البنك المركزي المشترك.
- تقوية إجراءات إعداد الموازنات الحكومية
- الإطار المحاسبي المالي المشترك.
- كما ستتطلب عملية التقارب والرقابة المطلوبة مستقبلا الارتقاء بجودة البيانات الإحصائية وتوسع المجالات التي تغطيها واعتماد معايير إحصائية مشتركة.